

المحاضرة 7: العملة تطورها، المكاييل والموازين والمقاييس

أولاً: / العملة :

1/ تعريفها لغة واصطلاحاً:

مشتقة في اللغة من لفظ "عامل"، وتعني في المعاجم ما يتم تداوله من نقد، و تطلق على "النقد" بجميع أشكاله، وتجمع على عملات.

واصطلاحاً في الفقه الإسلامي تقسم إلى نقود بالخلقة (ذهب وفضة) ونقود بالاصطلاح (الأوراق والعملات المعدنية الحديثة) التي تقوم مقام النقد في المعاملات.

وعرف ابن خلدون العملة بالسكة وهي: "الختم على الدينار والدرهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد ينقش فيه صور وكلمات مقلوقة، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة".

واقصادياً هي "وسيط للتبادل التجاري مقبول قبولاً عاماً، يستخدم في شراء السلع والخدمات أو سداد الديون، وتصدرها السلطات النقدية (البنوك المركزية).

2/ مظاهر تطور العملة ببلاد الغرب الإسلامي:

شهدت العملة في بلاد الغرب الإسلامي (المغرب والأندلس) تطوراً ملحوظاً عبر العصور التاريخية، حيث لم تكن مجرد وسيلة للتبادل التجاري، بل أداة سياسية واقتصادية تعكس قوة الدول الحاكمة واستقلاليتها، ومن أبرز مظاهر تطور العملة في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ما يمكن تفصيله فيما يلي:

أ/ **تطور دار السكة:** أسست دور سك متخصصة بفضل السلطة الحاكمة لإصدار النقد، وضمان عياره ووزنه. وقد شهدت هذه الدور تطوراً في مهارة العمال وتقنيات السك بين القرنين 7-9 هـ (13-15م).

ب/ **استقلالية النقد (التعريب والضرب المحلي):** عقب فترة من التداول بالعملات البيزنطية والساسانية، عملت الدول الإسلامية في المغرب (كالأدارسة، الرستميين، والفاطميين) على ضرب نقود محلية مستقلة، مما عزز الهوية الاقتصادية والثقافية.

ج/ **التميز في الجودة (الدينار المرابطي والموحدي):** تميزت العملة في عهد المرابطين والموحدين بجودة عالية وثبات في الوزن. (تراوح وزن الدينار بين 4.25 و 4.72 غرام)، مما أكسبها سمعة دولية في الأسواق الأوروبية.

د/ **ثبات النظام النقدي (أحادية المعدن):** رغم الصراعات السياسية، حافظت دول ما بعد الموحدين (الحفصيون، الزيانيون، والمرينيون) على وحدة اقتصادية بتبني نظام "أحادية المعدن" (عملة ذهبية مستقلة وأخرى فضية)، مما وفر قوة إبراء تامة للنقد.

هـ/ **تطور النقوش والكتابات:** تميزت العملات بنقوش عربية تعبر عن السلطة، وتطور الخط العربي المستخدم فيها عبر العصور، كما شهدت أواخر العصر الوسيط (القرن 10هـ/16م) تداخلاً بين العملات المحلية والأجنبية نتيجة الأزمات الاقتصادية.

كما يمكن الوقوف بتفصيل أكثر على مظاهر هذا التطور من خلال عرض عن العملات في دول الغرب الإسلامي الوسيط كالتالي:

– **العملة الفاطمية:** ضرب الفاطميون الدينار الذهبية بأسمائهم، ونقشوا عليها العبارات الشيعية، وضربوا نوعاً من النقود الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تُسمى "خراريب" مفردتها "خروبة"، وكان الغرض من ضربها هو توزيعها على عامة الشعب.

وخلال قيام الدولة الفاطمية بالمغرب عام 297هـ/909م ضربت نقودها على طراز العملة العباسية إلى جانب اسم الخليفة "عبيد الله المهدي" أول الخلفاء الفاطميين، وفي عام 358هـ/669م أمر الفاطميون بإحداث تغيير في العملة من حيث التصميم فقاموا بنقش

كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز تسير عكس عقارب الساعة، وكان الهدف من وراء هذا الطراز الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين في الخلافة.

-العملة المرابطية: شهدت العملة في الدولة المرابطية تطوراً كبيراً وملحوظاً، حيث أصبحت الدنانير المرابطية الذهبية عملة مهيمنة في غرب البحر المتوسط وأوروبا خلال العصور الوسطى، وذلك بفضل استقرار الدولة الاقتصادي وسيطرتها على طرق تجارة الذهب، وقد اتخذ المرابطون إثر نمو اقتصادهم ببلاد المغرب عملة من الدنانير الفضية تُعرف ب"القراريط اليوسفية" نسبة ليوسف بن تاشفين.

وحسب ما تذكره المصادر فإنّ الدينار المرابطي كان أعلى قيمة من الدينار العبادي الأندلسي (دولة المعتمد بن عباد)، كما كان أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مختلطاً بالنحاس.

وقد أثر الدينار المرابطي حتى في التجارة الخارجية في حوض البحر المتوسط، حيث أصبح وحدة معيارية في أوروبا المسيحية إذ عمل "ألفونسو الثامن" ملك قشتالة وليون على تقليد الدينار المرابطي بعد سقوط الدولة المرابطية فضرب ديناره على شاكلته سنة 596هـ/1173م وعرف باسم "مرابطي ألفونسو"

Merabeti Alfonso كما بقيت كلمة "مرابطي" تطلق على العملة الفضية في قشتالة أواخر القرن 13م.

-العملة الموحدية:

اعتمدت تميزت العملة في عهد الدولة الموحدية (القرن 12-13م) بإصلاح نقدي شامل أدخله عبد المؤمن بن علي، حيث الدنانير الذهبية المصمودة والدرهم الفضية المربعة الفريدة، والتي اكتسبت ثقة دولية واسعة بفضل جودتها ووزنها الدقيق، وأصبحت عملة التداول الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وصُكّت العملات في مراكز رئيسية مثل مراكش، فاس، الرباط، وإشبيلية، واشتملت على الدينار، ونصف الدينار، والدرهم، ونصف الدرهم، وربعه، وثلثه، مما أظهر نظاماً نقدياً متطور

-العملة الحفصية:

شهدت الدولة الحفصية (941.625هـ/1227.1534م) نظاماً نقدياً متطوراً عكس ازدهارها الاقتصادي في المغرب

الأدنى حيث ضرب الحفصيون. الدنانير الذهبية والدرهم الفضية والفلوس النحاسية

تميزت العملة الحفصية، خاصة في بدايتها، بتأثرها بالطراز الموحد (شكل مربع داخل دائرة) وبالخط الكوفي المزخرف أو الأندلسي، ومن مميزات نقوش العملة على عهدهم أنها حملت عبارات دينية مثل "الواحد الله" و"محمد رسول الله" والشهادتين، بالإضافة إلى أسماء الخلفاء الحفصيين ولقب "أمير المؤمنين، وكانت تونس وبجاية من أهم مراكز ضرب العملة.

-العملة الزيانية:

اتسمت العملة في عهد الدولة الزيانية (1236-1554م) بالدينار الذهبي؛ الذي يعد رمزاً للسيادة الاقتصادية، وتم سكه بدار الضرب في تلمسان. تداول الزيانيون الدنانير الذهبية والأجزاء (نصف، ربع، ثمن)، بالإضافة إلى الدرهم الفضي (الدرهم الزياني أو الموريسكي)، وبعض القطع النحاسية؛ حملت النقود الزيانية نقوشاً بعبارات مثل "ما أقرب فرج الله" وآيات قرآنية، واسم السلطان ومكان الضرب، حيث أشرفت أسرة "بني الملاح" الأندلسية على مراحل السك بتلمسان، وكانت الدنانير الذهبية تتمتع بوزن ونقاوة عالية تعكس ازدهار الدولة في فترات قوتها، وقد عُثر على قطع ذهبية من عهد يغمراسن بن زيان، وأبي عبد الله محمد الرابع، وتتميز بتنوع أحجامها، و تُعد العملة الزيانية شاهداً تاريخياً وثقته دراسات تاريخية وفنية، تعكس استقلال الدولة وقوتها الاقتصادية في المنطقة.

-العملة المرينية:

شهدت العملة في عهد الدولة المرينية (668-869هـ/1269-1456م) استمرارية للنمط الموحد في البداية الدينار الذهبي بلغ وزنها حوالي 4,6 غرام ودرهم فضية، تميزت بكتابات دينية مثل آيات قرآنية وأدعية واسم السلطان ودار السك، تركزت دور الضرب بشكل رئيسي في فاس، وتميزت النقود بوجود ثلاثة مربعات متداخلة حول كتابات مركزية في الوجه والظهر، وهي ميزة فنية فريدة، وقام السلطان أبو يوسف يعقوب بتنظيم السك، وضمان جودة العملة، واختار "المحمدية" كنوع جيد من النقود.

3/ ظاهرة الغش في العملة:

شكلت ظاهرة الغش في العملة (أو ما عُرف بـ "التزييف" و"البهرجة") في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط. مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، عكست فترات عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي وقد امتدت هذه الظاهرة لتشمل خلط المعادن النفيسة بأخرى رخيصة، أو إنقاص الوزن، وتعددت أطرافها لتشمل أفراداً، وتجاراً، وحتى بعض السلطات الحاكمة في فترات الضعف. وكان من آثارها: انهيار قيمة العملة، وارتفاع الأسعار (التضخم)، وخسائر فادحة للتجار، وأيضاً استثناء الفوضى، وانتشار الغش في المعاملات الأخرى. ومن الإجراءات التي اتخذت لمحاربة الظاهرة أن واجهت الدول (مثل الزيانيين والمرابطين) الغش بملاحقة المزييفين، وإلحاق أقصى العقوبات بهم (التعزير، قطع اليد، أو الغرامات المالية)، كما كان للمحتسب دور رئيسي في مراقبة الأسواق وضرب النقود لضمان جودتها، هذا وقد تدخل الفقهاء (من خلال كتب النوازل) لتحديد الأحكام الفقهية للتعامل بالنقود المغشوشة، وذهب بعضهم إلى منع "المراطة" (تبديل العملة المغشوشة بالسليمة) لتفادي انهيار التعاملات التجارية. وعليه فقد أثبتت الدراسات التاريخية أن العملة كانت دوماً مرآة لاستقرار الدولة، وأن الغش كان يزداد حدة في فترات الضعف مع الأزمات الاقتصادية والسياسية ظهرت عملات مغشوشة، مما دفع الفقهاء إلى الكتابة عنها وتحديد أحكامها ومسؤولية الدولة فيها.

ثانياً: / المكاييل والموازين :

شكلت المكاييل والموازين في الغرب الإسلامي الوسيط (المغرب والأندلس) أنظمة دقيقة لضبط المعاملات الاقتصادية والحياة اليومية، استندت إلى قواعد شرعية وعرفية لضمان العدل وتجنب الغش. وقد تولى الفقهاء والمحتسبون مسؤولية تحديدها، مراقبتها، ومعايرتها.

1/ تعريف المكاييل والموازين:

- الموازين (أدوات الوزن/الأتقال):

هي الآلات المستخدمة لوزن المواد الصلبة والنفائس مثل: الأوقية والرطل وغيرها.

- المكاييل (أدوات الكيل/ الحجم):

هي الأوعية والمقاييس المخصصة لتقدير حجم المواد (غالباً الحبوب، السوائل، المواد الجافة) وليس ثقلها

3/ أهمية المكاييل والموازين في دول الغرب الإسلامي:

للمكاييل والموازين دور حضاري مهم إذ لا يخلو التعامل في المجتمع من الاستعانة بها، كما كانت من أولويات السلطة في اهتمامها بالجانب الاقتصادي نظراً لوظيفتها الحيوية وأهميتها في:

- **ضبط المعاملات:** أدت كتب النوازل الفقهية دوراً مركزياً في تحديد هذه المكاييل والموازين، وعلاج النزاعات المرتبطة بها.
- **التنوع:** تميزت بوجود أنواع مختلفة من المواد، الأشكال، والأحجام، وقد حافظت على طابعها المحلي رغم محاولات التنميط.
- **الجانب الفني:** توفرت معلومات عن "علماء الأثقال والحيل" (المهندسين) الذين صمموا هذه الآلات، خاصة في الأندلس والمغرب.

وعليه فإن المكاييل والموازين في الغرب الإسلامي لم تكن مجرد أدوات تجارية، بل كانت منظومة قانونية وشرعية تضبطها "الحسبة" لضمان نزاهة الأسواق.

4/ أنواع المكاييل والموازين المتعامل بها في الغرب الإسلامي:

ذكر المؤرخون والرحالة بعضها، كما أشارت كتب النوازل إلى تعدد المكاييل التي كان يستخدمها أهل الغرب الإسلامي في حياتهم اليومية وفي معاملاتهم التجارية، ويبدو أنها كانت تختلف من مكان لآخر ومن أهمها نجد:

- الحفنة:

الحفنة في كتب النوازل الفقهية والمكاييل الشرعية هي مكيال تقديري يُستخدم لقياس المواد الجافة (كالخبوب، الدقيق، التمر) اعتماداً على "ملء اليدين" أي ملء الكف، أو ملء الكفين من أي شيء؛ وهي مقدار ما تتسع له كفتا اليدين عند ضمهما وتوسطهما (لا مقبوضتين تماماً ولا مبسوطتين تماماً).

وتعتبر من المكاييل العرفية التي اعتمدها الفقهاء في تقدير الصدقات (مثل صدقة الفطر) أو الأطعمة في كفارات الأيمان، وتدخل ضمن "المد".

- المد:

هو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا لم تكن يديه كبيرتين جداً ولا صغيرتين جداً عند ملأهما ومد يديه بهما، وهو ربع الصاع، والمد في كتب النوازل الفقهية والمراجع الشرعية هو "وحدة قياس حجم (مكيال حجمي) كان مستخدماً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويُستعمل لتقدير المقادير الشرعية في المعاملات مثل: الزكاة، الصدقات، الكفارات.

والمد نوعان بالغرب الإسلامي هما: - المد النبوي: هو المكيال الذي اعتمده النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة (المكيال مكيال أهل المدينة)، ونظراً لاختلاف أنواع الأطعمة، فقد عمد كثير من الفقهاء والنوازلين إلى تحويل المد من وحدة حجم إلى وحدة وزن لضبطه، فقدرة الجمهور ب رطل وثلث من أرتال الحجاز، وفي الوقت المعاصر يُقدر المد النبوي تقريباً ب 544 جراماً إلى 688 جراماً (حسب نوع الطعام، والأكثر احتياطاً هو ال 750 جراماً أو أكثر لضمان صاع كامل من أربعة أمداد).

- المد القروي: أو المد المغربي هو وحدة كَيْل شرعية وعُرفية مستعملة في (منطقة الغرب الإسلامي) ورد ذكرها بكثرة في كتب النوازل الفقهية (مثل معيار الونشريسي، وجامع البرزلي، ودرر المازوني). وهو مكيال يرتبط بالعبادات كزكاة الفطر، الكفارات، والمزارعة، حيث عمد الفقهاء إلى ضبطه وتحديد معياره مضبوطاً.

يُمثل المد القروي في الغالب "حفنة" أو ملء اليدين المتوسطتين من الخبوب، وهو ما يعادل ربع "الصاع" المعمول به في زكاة الفطر.

في نوازل المالكية، كثيراً ما يربط الفقهاء المد القروي بالمد النبوي (المد المدني) باعتباره الأصل الشرعي، حيث يمثل المد القروي المعيار المحلي الذي يترجم المقدار الشرعي، وبالنسبة للفرق بينهما هو كالتالي:

- المد النبوي: هو ملء كفي الرجل المعتدل، ويقدر عند المالكية برطل وثلث بالرطل العراقي (ما يقارب 506.5 غراماً)

- **المد القروي:** هو تطبيق محلي، قد يزيد قليلاً أو ينقص عن المد النبوي الأصلي بناءً على العرف المحلي للمدينة أو القرى، ويتم تحقيقه في النوازل ليكون هو المعتمد في الزكاة محلياً، وعند بعض الناس أنّ العشرة أمداد نبوية تساوي اثنتا عشر مداً أو أكثر قروياً.

- الصاع:

الصاع في كتب النوازل الفقهية والمكاييل الشرعية هو وحدة قياس للحجم (مكيال) استُخدمت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وتُستخدم حالياً في عبادات زكاة الفطر، الكفارات، والنصاب الشرعي. وقد تم تحرير مقداره في النوازل المعاصرة لضبطه بالأوزان الحديثة، والصاع هو أربعة أمداد، والمد هو ملء كفي الرجل المعتدل الحلقة (ليس كبيراً ولا صغيراً) من الطعام الجيد. تختلف التقديرات حول الصاع تبعاً لنوع الطعام (قمح - رز - تمر...)، لكن الراجح والمعمول به في الفتاوى المعاصرة أنّ الصاع النبوي يساوي تقريباً 2,5 إلى 3 كيلوغرام من الطعام الأساسي.

وعند جمهور الفقهاء (المالكية - الشافعية - الحنابلة) الصاع يساوي 5 أرطال وثلاث الرطل بالعراق وعند الحنفية الصاع يُساوي ثمانية أرطال بالعراقي (وهو صاع أهل العراق).

- القفيز:

القفيز في كتب النوازل الفقهية هو مكيال شرعي قديم استخدم بكثرة في المعاملات المالية، وبيع المحاصيل الزراعية (كالزيتون، الحبوب، التمر). وكان يُستعمل كذلك لكيال السوائل كالزيت والحليب وغيره.

هو يعتبر من المكاييل الأكبر مقارنة بالصاع أو المد، ويختلف مقداره بحسب الأعراف والبلدان، وقد يختلف حتى بين نوع وآخر من السلع.

وهو مكيال يُعادل أو يُساوي 12 صاعاً ببغداد (الصاع = 4 أمداد).

- الوسق:

هو مكيال شرعي (وحدة قياس حجمية) معلوم، يُستخدم لتقدير نصاب الزكاة في الحبوب والثمار، ويعادل ستين و

صاعاً نبوياً، ونظراً لأن الوسق مكيال (حجم) وليس ميزاناً (ثقلاً)، فقد اختلف الفقهاء في تقديره بالوزن الحالي

(الكيلوجرام) لاختلاف كثافة الحبوب (تمر، قمح، إلخ)، ولكن المعتمد في الفتاوى المعاصرة هو

حوالي 122.4 كج على رأي الجمهور.